**الفصل الاول: مدخل للاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد النقدي**

 **مقدمة:**

من الواضح أن أغلب إقتصاديات العالم في الوقت الحاضر ،إن لم تكن كلها هي اقتصاديات نقدية ،يجري فيها تبادل السلع و الخدمات عن طريق النقود ، و يمكن التعبير عن الاسعار في سوق المقايضة بالعلاقة التقايضية بين سلع و أخرى ب ' س س' و لكن آلية التبادل تسهل و تتحسن بإستعمال وسائل مبادلة مقبولة قبولا عام ، تجعل من الممكن التعبير عن كل سعر في إطار سلعة معينة ، أو بوحدة تقويم أو قياس أو حساب محددة.

و بذلك يمثل الاقتصاد النقدي النهاية المثلى لإقتصاد المقايضة.فقد حل التبادل محل التبادل القائم على المقايضة ، بعد أن تبينت صعوبات هذه الاخيرة في المجتمعات التي ترتكز اقتصادياتها على تقسيم العمل و التخصص الانتاجي ، مما أدىالى تضاعف المبادلة ، فأصبح بذلك من الصعب جدا أن تتوافق مرة واحدة في ظل المقايضة ، من حيث الزمان و المكان و رغبات البائعين و المشترين في سوق السلع ، سواء من حيث أصناف السلع أو من حيث أقيامها و مقاديرها، و ظهرت جليا ضرورة إيجاد وسيلة مبادلة ذات قبول عام.

**1-اقتصاد اللامبادلة "الاكتفاء الذاتي":**

لم يكن التنظيم الاقتصادي للبشرية في أزمنتها الاولى كما هو عليه اليوم اقتصادا نقديا 'أي اقتصاد مبني على المبادلة النقدية '. فالنقود لم تكن يوما ما موجودة . و كان ذلك يعكس حالة التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي لمختلف التجمعات البشرية البدائية ، فالاقتصاد لم يكن في مرحلة معينة اقتصاد يقوم على التبادل ، بل كان يقوم على مفهوم الانتاج الطبيعي ، حيث يوجه الإنتاج وفقا لهذا المفهوم ، نحو إشباع حاجة الفرد أو العائلة التي تقوم به، أي أن الاقتصاد يقوم على مبدأ الإكتفاء الذات [[1]](#footnote-1).

 أ-المفهوم: يمثل هذا النوع من الإقتصاد النمط الاول الذي عرفته البشرية ، و لم يكن للتبادل دورا في ذلك ،

حيث كان ينتج فقط ما يلبي احتياجات الفرد و الجماعة المرتبطة به( الإنتاج للآجل الإستهلاك الذاتي) ، و

 يتم التوزيع تلقائيا حسب طبيعة التكوين العائلي و الاجتماعي و الوظيفي ، و وفقا للعادات و التقاليد السائدة لدى الجماعة[[2]](#footnote-2).

ب –وجود فائض في انتاج و ظهور الحاجة للتبادل :بعد تطور الحياة الاجتماعية و اندماج الفرد ضمن الجماعة ، و نتيجة لتفاوت قدرات الآفراد ضمن الجماعة الواحدة ، بدأ نحو الاهتمام بإنتاج سلع دون غيرها ، و هناك ظهرت الحاجة للتبادل ، و يمكن تصور نوعين من التبادل كمايلي:

* تبادل غير سوقي: يعني توزيع الفائض المحقق بعيدا عن السوق (عملية تبادل ضمنية )،تنقصها وجود إدارة حرة لطرفي المبادلة . و يتم تعويض السوق بوجود سلطة تعترف بها الجماعة ، تولى لها مهمة جمع الفوائض و توزيعها وفقا لإعتبارات موضوعية و شخصية . و ساد هذا النظام في المجتمع القبلى و في التشكيلية المشاعية عند أولى مراحل تطورها، و تظهر بشكل منقطع في المواسم الدينية.
* تبادل سوقي: يعرف ان الحاجة غير متناهية للفرد ، و أن طاقة الإنتاج تختلف من جماعة لآخرى (حسب الإنتاجية ، مؤهلات خاصة، عوامل طبيعية.....) وهنا بدأ الإهتمام بالتخصص و تقسيم العمل و ضرورة الانتقال من نمط الإنتاج البدائي البسيط الى نمط الإنتاج الموسع ، و هذا النوع من التبادل (التبادل السوقي ) يمثل نقيض فكرة اللاتبادل [[3]](#footnote-3).

**2-اقتصاد المبادلة "المقايضة:**

التخصص و تقسيم العمل إن كانا يؤديان الى تركيز القدرة الإنتاجية لكل عنصر من عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج سلعة معينة لجماعة ما ، و من ثم زيادة إنتاجية هذه السلعة عن حاجة الجماعة و خلق فائض فيها ، فإنهما يؤديان في ذات الوقت الى نقص في السلع الاخرى التي تحتاجها الجماعة، يقابل ذلك وجود جماعة ثانية تتخصص في إنتاج سلعة أخرى ، أو مجموعة من السلع محققة بذلك فائضا فيها ، و محتاجة في نفس الوقت الى السلع التي لا تنتجها [[4]](#footnote-4).

**أ-مفهومها:**

المقصود بالمقايضة هو مبادلة السلع و الخدمات بعضها ببعض دون اسلخدام النقود ، و عي كأساس للمقايضة ، تفترض وجود السوق مكان المقايضة . (الحيز الجغرافي الذي يلتقي فيه علرض السلعة مع طالبها )، و وجود الزمان (أن يتواجد عارض السلعة و طالب في نفس الوقت ) ،و السلعة موضوع المقايضة ، و أن يكون لهذه السلعة مقياس تعبر عن قيمتها من خلاله [[5]](#footnote-5).

**ب- صعوباتها:**

للمقايضة صعوبات عديدة ، و قد ازدادت بإزدياد درجة التخصص و تقسيم العمل ، و اعتماد الناس على بعضهم البعض ، و يكمن عد صعوبات المقايضة فيما يلي:

* صعوبة تحقيق التوافق المزدوج (أو التام ) لرغبات المتعاملين: تفترض المقايضة توافق رغبات الأفراد، و أن يكون هذا التوافق في نفس الوقت و بنفس الكمية ، و كان هذا ممكنا ضمن حدود ، حين كان السوق مكونا من عدد قليل من العارضين و الطالبين و عدد قليل من السلع ، و مع تعدد السلع و تنوعها ، بات من الصعوبة بمكان تحقيق التوافق المزدوج لرغبات المتعاملين ، و ظهرت تناقضات نظام المقايضة أكثر فأكثر.
* عدم قابلية بعض السلع للت للتجزئة: هناك بعض السلع التي يستحال تجزئتها للحصول على مايريده من سلعة أخرى قابلة للتجزئة، مثلا صاحب الثور لا يستطيع أن يجزئه للحصول على كمية من القمح توازي مثلا نصف مايمثله الثور من قيمة [[6]](#footnote-6).
* صعوبة تقييم المبادلة:من المعلوم أن المقايضة عبارة عن مبادلة سلعة بأخرى مباشرة ، و إذ تتبادل في السوق الآف السلع فإنه يتحدد بالنسبة لكل منها نسبة مبادلتها بغيرها في اللحظة الواحدة من الزمان . و الواقع أنه لا يمكن في ظل المقايضة التوصل في الحال الى تعبير موحد وظاهر عن مجموعة معدلات التبادل القائمة مابين وحدات مختلف الأشياء التي تزخر بها الحياة الاقتصادية ، بل أنه يتعين إجراء عدد من العمليات الحسابية قبل التوصل الى هذا التعبير ، فتعدد السلع و اختلاف خصائصها ، بجانب صعوبة تقييم الخدمات ، يجعل المبادلة على أساس المقايضة أمر بالغ الصعوبة[[7]](#footnote-7).
* صعوبة حفظ القيمة 'الإدخار': بإعتبار كل السلع المعروضة في السوق للمبادلة هي على شكلها الطبيعي، و عند عدم تحقق عملية المبادلة للصعوبات السالفة الذكر ، فإن صاحب السلعة يظل محتفظا بها حتى تتحقق له فرصة التبادل و قد يتطلب ذلك فترات زمنية أطول إذا لم تتحقق الرغبة في التبادل من طرفه أو من الطرف الآخر ، الشيئ الذي يتسبب في اتلاف السلع جزئيا أو كليا أو يفرض على صاحبها الغبن في التبادل .

و ظلت هذه الصعوبات مشكلة كبيرة حتى ظهرت سلعة المعدن التي تجاوزت هذه الصعوبة نسبيا.

بهذه الصعوبات و غيرها جاءت النقود كوسيلة فعالة للإنقاد عملية المبادلة وفق علاقة جديدة و هي:

سلعة1 نقود سلعة 2 بدلا من سلعة 1 سلعة 2

**3-الاقتصاد النقدي " تعريف النقود ،خصائص ،وظائف ،تطور النقود ":**

**أ-تعريف النقود:**

إستقراء التاريخ، نجد أن الانسان استخدم أكثر من سلعة للتبادل ،فإستعمل القمح و الحريرو الحيواناتو جلودها وكذلك الشاي و التبغ ،و اختلف ذلك حسب الزمان و المكان ، بشرط أن تكون شائعة الإستعمال و لها القدرة النسبية على القبول العام.

عرفها هنري غيتون "" **أداة أو وسيلة تعطي لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية ، كما أنها من الناحية القانونية تمثل أداة سداد الإلتزامات"[[8]](#footnote-8)**

تعرف النقود عادة بأنها "**كل شيئ مقبول بوجه عام في التعامل**" ، و مفاد هذا التعريف ، أن الأشياء التي تتمتع بالقبول العام تعتبر نقودا، من ناحية ،و من ناحية أخرى" **إن أي شيئ مقبول بوجه عام في الوفاء بالالتزامات يعتبر أيضا نقود** " من وجة نظر اقتصادية ، و البعض عرف النقود على أنها **أداة لتسوية الديون .**

و كلا التعريفين يركز على بعض وظائف **ا**لنقود ، مما حدا بالبعض الاخر الى القول :

" **النقود كل ما تفعله النقود ".**

**ب –خصائص النقود[[9]](#footnote-9):**

بناء على التعاريف السابقة يمكن خصائص النقود فيما يلي:

* العمومية: يقصد بها قبول المجتمع لها في الاستخدام ، و القبول العام هنا إما أن يكون إجباريا ، أي تفرضه الدولة بما لها من سلطة و سيادة بحيث تصبح ملزمة للجميع و يتم بها تسديد كافة الديون ، و قد يكون القبول إختياريا أي يقوم على أساس ثقة الافراد في قيمة وحدة النقود.
* الاستمرار: و يقصد بها أن تكون قابلة للدوام و البقاء لفترة طويلة نسبيا دون أن تتعرض للتلف أو التآكل . و هذه الصفة كانت السبب الرئيسي في ظهور النقود المعدنية و احلالها محل النقود السلعية.
* القيمة: و القيمة هنا تعني ثباث قيمة العملة نسبيا دون أن تتعرض لتقلبات عنيفة مع مرور الوقت ، فالنقود تستخدم للوفاء بالإلتزامات الآجلة ، فعدم ثبات قيمتها يؤدي الى اظطراب المعاملات و فقدان الثقة فيها.
* الندرة النسبية:يتم اختيار المادة التي تصنع منها النقود بحيث تكون ذات ندرة نسبية و ذلك حتى لا تفقد قيمتها سريعا، و هذه الصفة واضحة بالنقود المعدنية المصنوعة من الذهب و الفضة، بإعتبارهما معادن نفيسة تتمتع بالندرة النسبية في الطبيعة.
* التماثل : أن تكون وحدات النقد متماثلة تماما، أي تتشابه كل وحدة تماما مع الوحدات الاخرى المساوية لها في القيمة ، حتى لا يعطي المتعاملون لبعض وحدات النقود قيمة مختلفة عن الوحدات الاخرى.
* القابلية على القسمة :ـأن تكون النقود قابلة للإنقسام دون أن تفقد قيمتها، و بتعبير آخر يمكن لوحدات النقد ان تنقسم الى وحدات صغيرة قادرة على الوفاء بالمعاملات صغيرة الحجم و القيمة، و ذلك دومن أن تفقد قيمتها.
* خصائص عامة:سهولة حملها و التعرف عليها ، و قابيليتها للتشكيل و هي صفات الهدف منها أن تؤدي النقود وظائفها المختلفة بكفاءة.

 **ج –وظائف النقود:**

 للنقود عدة وظائف في الاقتصاد الحديث، و تتوقف كفاءة النظام النقدي على مدى توفيق النقود في أداء وظائفها الأساسية ، و هذا يتوقف بدوره على مدى إتصاف النقود بالشروط اللازمة لحسن اضطلاعها بتلك الوظائف. هذه الوظائف تختلف من حيث المصدر ، اولوية الهدف ، و نطاق التطبيق. فهناك الوظائف التقليدية ذات الطابع النقدي البحت، و المرتبطة أصلا بالنشأة التاريخية للنقود . و هناك الوظائف الأكثر عمومية، و المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، و تطور هذا النشاط في الاقتصاد المعاصر.

* **الوظائف التقليدية:**
* النقود وسيط للمبادلة: تتمتع النقود ، على عكس أي مال اقتصادي اخر ، بقوة شرائية عامة و يقصد بذلك أنها تعطي حائزها حقا عاما في أن يحصل مقابلها على أي نوع يشاء من السلع و الخدمات . و قد ترتب على هذه الخاصية أن تقوم النقود بوظيفة وسيط المبادلة ، أي أن تكون الأداة أو الوسيلة التي يمكن بها مبادلة السلع و الخدمات المختلفة، و قد رأينا كيف أن هذه الوظيفة قد قسمت عملية المقايضة البدائية الى قسمين : مبادلة السلعة في سبيل الحصول على النقود ، و هذا هو البيع ، ثم مبادلة النقود في سبيل الحصول على السلعة ، و هذا هو الشراء ، لكن قيام النقود بهذه الوظيفة قد أدى الى أن تظهر خلال عملية المبادلة ، مرحلة جديدة لم تكن موجودة في نظام المقايضة ، و هذه المرحلة هي إمكان الاحتفاظ بالنقود فترة من الزمن بين إجراء عملية البيع و عملية الشراء[[10]](#footnote-10).
* النقود مقياس للقيمة: تتحصل هذه الوظيفة للنقود في قيامها بمهمة قياس قيم الاشياء ، أي بكونها وحدة معيارية ترد إليها قيم مختلف السلع و الخدمات ، و هذه الوظيفة هي وظيفة محاسبية فقط و هي تشير الى وحدة مجردة للنقود، و لذلك فمن المتصور أن تظهر هذه الوظيفة دون أن تتدخل بالفعل في المبادلة، و النقود في هذه الوظيفة ، إنما تقوم بدور يشبة دور المتر في قياس و حساب الاطوال أو الطن في حساب الاوزان ، لكن هناك اختلاف هام بين هذه الوحدات القياسية ودور النقود كمقياس للقيم ، فالمتر و الطن ثابثين دائما في القياس ، اما النقود قد تتغير قوتها الشرائية [[11]](#footnote-11).
* النقود مخزن للقيمة: ترتبط هذه الوظيفة بخاصية الدوام و الثبات و تعتبر أكثر وظائف النقود أهمية في الاقتصاديات الحديثة ، و تعني هذه الوظيفة للنقود إمكانية تأجيل تبادلها مقابل السلع و الخدمات التي يرغب فيها حاملها الى وقت لاحق في المستقبل . فالنقود بما تمثله من قوة شرائية ، يمكن أن تكتنز أي يحتفظ بها سائلة في وقت معين ، لتنفق في وقت لاحق . و هي بذلك تربط قيمة السلع بالزمن و النقود بفكرة المضاربة ، ففي الاقتصاديات التي يمكن من خلالها توقع المستقبل بتنبؤات ثابثة ، تصبح هذه الوظيفة ذات أهمية كبرى ، وتلعب النقود دورا هاما في تحقيق الادخار و تراكم رؤوس الاموال.
* النقود أداة للدفع الآجل: و هي امتداد للوظائف السابقة،و لكي تؤدي النقود هذه الوظيفة بالكفاية اللازمة ينبغي أن يتوافر لها شرط القبول العام و ان تتمتع بالثبات في قيمتها في المستقبل ، فالتقلبات التى تطرأ على القوة الشرائية للنقود إنما تؤدي الى الإخلال بالعدالة الاجتماعية بين طرفي العقد الدائن و المدين[[12]](#footnote-12).
* **الوظائف الحديثة:**
* النقود وسيلة لتوزيع الدخل: يحصل الفرد في مقابل عمله أو خدماته على دخل نقدي أيا كانت صورته (أجور –ربح –فوائد ....) كي يستطيع أن يشبع حاجاته و رغباته . و النقود بما لها من قوة شرائية تحقق خيارا لصاحبها في توزيعها بين الانفاق و الإدخار، و في إطار الانفاق تحدد له أوجه الإنفاق الأكثر تحقيقا للنفع ، فالنقود تحقق له خيار اللحظة و المكان اللذين يراهما مناسبين ، و أيضا الأشياء التي يريدها و الرغبات التي يسعى لإشباعها ، و هو بذلك يتخد قرارات متعلقة بأولويات الإشباع . و بطبيعة الحال لا يستطيع أن يحدد هذه الخيارات إذا كان يحصل على دخله في شكل عيني[[13]](#footnote-13).
* النقود وسيلة للإعادة توزيع الدخل:تقوم النقود بإعادة توزيع الدخول بين الافراد و بين القطاعات الاقتصادية ، فالارتفاع العام لمستويات الاسعار الناتج عن زيادة كمية النقود لا يحدث بنفس الدرجة في جميع القطاعات الاقتصادية ، كما أنه لا يشمل جميع السلع و الخدمات بنفس النسبة و في وقت واحد ، و لا يؤثر في القوة الشرائية بنفس النسبة للأفراد، و هذا ينتج عنه تغيير في أنماط الانفاق لدى الافراد على السلع و الخدمات و لدى المشروعات ، ويعبر عن هذا التغيير بإعادة توزيع الدخل.
* النقود وسيلة للسيطرة و التحكم:يقوم اليوم مالك النقود في الإقتصاد الحديث بفرض قراراته و آرائه على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي حيث تمثل المصارف اليوم موطن القوة و التحكم في مجال تمويل الاقتصاد أو فرض علاقات اقتصادية معينة أو تمتنع عن هذا التمويل ، و هي بذلك تفرض وضعا اقتصاديا و اجتماعيا معينا، و ما يقوم به اليوم صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و باقي المؤسسات المالية المالية و النقدية العالمية لدليل على ذلك ،إذ تفرض هذه المؤسسات سياسات و علاقات اقتصادية معينة و هذا ما يمنح النقود وظيفة السيطرة و التحكم.

**د- التطور التاريخي للنقود في مرحلة اقتصاد التبادل النقدي:**

قبل البدء في عرض هذه التطورات ، تجدر الإشارة أن هذه الانواع من النقود بعضها اندثر ، و آخر جاري العمل به و غيره جديد الاستعمال ، و تمثل هذه التطورات محاولة للتقليل من نفقات المعاملات الى أدنى حد، حيث تمثل النقود ضمن الاقتصاد خطوة في سبيل التخفيف من المشقة و الخسارة الناجمين عن وجود اقتصادي عيني بدون نقد، وإذا كان التطور المتلاحق للنقد يمثل مراحل متعاقبة ، فهذا لا يمنع عمليا من اجتماع أكثر من نوع في مرحلة واحدة .

* **نقود سلعية**: تمثل الحلقة الاولى في تطور البشرية من اقتصاد المقايضة الى الاقتصاد النقدي ، فظهرت مند الأزل عند الحضارات القديمة كأداة محاسبية و أداة تبادل ، و ترجع الى ماقبل 400 سنة قبل الميلاد ـحيث استعملت سنابل الشعير كوسيلة للتبادل ، و استعمل قدماء المصريين الماشية لنفس السبب . و ينصرف تعبير **النقود السلعية** الى السلعة التي تعارف أفراد مجتمع على قبولها في أي فترة من الزمن ، و ذلك سدادا لما يتنازلون عن ملكيته من سلع، حتى إذا إن لم يكونوا بحاجة الى هذه السلعة النقدية[[14]](#footnote-14) .
* **نقود معدنية**: مع مرور الزمن تم اكتشاف المعادن ، و لبعض خصائصها الفيزيائية و الوظيفية ، ثم استخدامها كنقود ، و هي تلقى القبول العام و تسهل التبادل ، و القبول العام للنقد يكون مصدره العرف و التقاليد ، أو يأتي بحكم من القانون كما هو حاصل اليوم.

وهذاالنوع من النقد يطلق عليه اسم **النقود المعدنية** الذي ارتبط تواجدها بما يسمى **الاقتصاد النقدي ،**  عكس النقود السلعية التي ارتبطت **بالاقتصاد الحقيقي** ، و أول معدن استخدم هو البرونز ، ثم النحاس ، و اخيرا نظام النقود الذهبية ثم نظام المعدنين "الذهب و الفضة" **،** و أول استخدام للمصكوكات الذهبية عام 600 قبل الميلاد على يد الليديين في آسيا الصغرى ، استخدم النحاس في مصر عند بداية عهد النقود المعدنية ، و لندرته و عدم قدرته على تغطيت الطلب تم اللجوء للذهب و الفضة لوفرة الكميات منه .

ومر النقد في تلك الفترة بمراحل أولها النقود الموزونة ، حيث يقبل الناس المعادن النفيسة مع وزنها و معرفة عيارها و كانت على شكل سبائك ثم مرحلة النقود المعدودة و أدخلت تعديلات على السبائك بوضع ختم رسمي يضمن وزنها و العيار، و صار الوزن يطلق عليها كالدينار و الدرهم و المثقال، تم المرحلة الثالثة وهي النقد المضروب حيث أصبحت النقود المعدنية ملزمة للناس بقوة القانون ، و ظهر السعر القانوني "سعر التعامل او التبادل" و دعت الضرورة تواجد نقود بقيمة صغيرة رفقة نقود بقيمة كبيرة، الاولى اطلق عليها النقود المساعدة و تصنع من معادن غير نفيسة كالبرونز و النيكل .

* نقود ورقية: إن النقود الورقية هي ثمرة تطور طويل ، ساهمت فيه عدة عوامل نذكر منها:
* خشية الافراد على معادنهم النفيسة ، و عدم كفايتها لتغطية المعاملات و التخوف من تدهور أثمانها كسلع.
* حاجة التجار و أصحاب الاعمال لأموال كبيرة .
* الحروب و الازمات الاقتصادية المؤدية الى زيادة طلب النقود المعدنية النفيسة و عدم كفاية المتبقي لمسايرة النشاط الاقتصادي .

 و بذلك تكون النقود الورقية كأحد أنواع النقود المتواجدة في الاقتصاديات المعاصرة ، بدأت على شكل وصولات تحمل أسماء أصحابها ، و تستلم من الصاغة أو البنوك و مغطاة بالكامل ، و تحولت الى نقود ورقية في شكل "بنكنوت قابلة للتحويل " الى "اوراق نقد حكومية " يصدرها البنك المركزي ، و توسعت صفة القانونية الى صفة الالزامية ، و هما صفتان منحهما البنك المركزي للنقود الورقية عندما تكفل بإصدارها.

أي أن النقود الورقية هي الشكل الاساسي للنقود القانونية و سميت بأوراق البنكنوت و كانت اختيارية مع الذهب ، ثم فرضت إجباريا[[15]](#footnote-15).

* نقودالودائع "النقود الكتابية": تسمى أيضا بالنقود المصرفية أو الائثمانية ، و ثمتل شكلا متطور للنقود و ارتبط هذا النوع من النقود بمستوى التطور الاقتصادي و التجاري للدولة، و مصدرها ودائع البنك "تحنت الطلب " و يتفق هذا مع تعريف صندوق النقد الدولي حيث تتكون نقود الودائع من الودائع الجارية أو الحسابات الجاريةالتجارية ، و التي يطلق عليها "ودائع تحت الطلب " الموجودة لدى البنوك ، و هذه الودائع يتم تداولها و نقل ملكيتها من شخص لأخر عن طريق أمر بالدفع أو التحويل لمصلحة حامله، بواسطة شيك " تحمل مبلغ محددا وبإمضاء صاحبه و بقية المعلومات.
* النقود الالكترونية: يحمل اصطلاح النقود الالكترونية معنيين :
* المعنى الواسع: و ينصرف الى مجموعة الاموال المحمولة عن طريق إلكتروني "سواء بين البنوك ، او بين البنوك و الافراد " أي احلال إلكتروني محل النقود التقليدية ، و يطلق الفكر النقدي على هذا المعنى "نظم الدفع الالكتروني ".
* المعنى الضيق: فيركز على البطاقات الالكترونية ، في شكل مخزون الكتروني لقيمة نقدية ، مسجل على بطاقات بلاستيكية ، يمكن استخدامها في تسوية المدفوعات.

 و عليه النقود الالكترونية هي تطور تاريخي للنقود الكتابية ، او نقل هي نتاج الفكر الانساني لتهسهيل العمليات الاقتصادية و المالية لإشتمالها على 4 خصائص: الامان ، السرعة ، السهولة و قلة التكاليف . و تساعد مجموعة "TIC" التي انتشرت سريعا في تبادل الاموال دون أداة ورقية تحمل من يد لأخرى[[16]](#footnote-16).

1. [↑](#footnote-ref-1)
2. ) [↑](#footnote-ref-2)
3. [↑](#footnote-ref-3)
4. [↑](#footnote-ref-4)
5. ) [↑](#footnote-ref-5)
6. [↑](#footnote-ref-6)
7. [↑](#footnote-ref-7)
8. ) [↑](#footnote-ref-8)
9. [↑](#footnote-ref-9)
10. ) [↑](#footnote-ref-10)
11. [↑](#footnote-ref-11)
12. [↑](#footnote-ref-12)
13. ) [↑](#footnote-ref-13)
14. [↑](#footnote-ref-14)
15. [↑](#footnote-ref-15)
16. [↑](#footnote-ref-16)